

16 October 2008
Arabic
Original: English

مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المقدم من رئيس الجمعية العامة وفقا لقرار الجمعية العامة 187/62: وثيقة الدوحة الختامية بشأن استعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري

مقدمة

إعادة تأكيد أهداف والتزامات توافق آراء مونتيري

- 1 - نحن، رؤساء الدول والحكومات، وممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وقد اجتمعنا هنا في الدوحة، في الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2008، بعد مرور سبع سنوات تقريبا على انعقاد المؤتمر التاريخي الدولي لتمويل التنمية⁽¹⁾ في مونتيري، المكسيك، نؤكد من جديد تصميمنا على التصدي لتحديات تمويل التنمية انطلاقا من روح المشاركة والتضامن العالميين. ونتعهد من جديد بالقضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، وتعزيز التنمية المستدامة، بينما نمضي قدما على طريق إقامة نظام اقتصادي عالمي يتسم بالعدل والشمول الكاملين.
- 2 - ونحن نعيد تأكيد توافق آراء مونتيري⁽²⁾ بتمامه وكماله، ونقر بما لحشد الموارد المالية من أجل التنمية والاستخدام الفعال لتلك الموارد من

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

2002 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7).

(2) المرجع نفسه؛ الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

أهمية أساسية بالنسبة لقيام شراكة عالمية من أجل التنمية دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

3 - ونحن نقرّ بأن السياق الاقتصادي الدولي قد شهد تغييرات عميقة منذ أن اجتمعنا في مونتيري. وفي سياق عملنا على تقييم التقدم المحرز وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، حددنا العقبات والقيود التي صادفتنا. ونحن مصمّمون على أن نتخذ إجراءات ومبادرات للتغلب على هذه العقبات والتوصل إلى تدابير هامة لمواصلة التنفيذ.

تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية

4 - في السنوات التي أعقبت مؤتمر مونتيري حقق عدد من البلدان النامية تقدماً ملموساً في تنفيذ السياسات الإنمائية في المجالات الرئيسية لأطرها الاقتصادية، وهو ما أسهم في زيادة تعبئة الموارد المحلية ورفع مستويات النمو الاقتصادي. وسنواصل مسيرة هذا التقدم ونسعى إلى دعم مناخ استثماري يشجع على تنظيم المشاريع وبيسر إقامة وممارسة الأعمال التجارية. ومن الضروري أيضاً أن يبذل المجتمع الدولي مزيداً من الجهود من أجل دعم هذه البيئة.

5 - وسنسعى إلى ضمان توافر الظروف الداخلية اللازمة لتعبئة المدخرات العامة والخاصة ومواصلة الاستثمار المنتج عند المستويات الملائمة. وللحكم الرشيد أهمية أساسية بالنسبة لحشد الموارد المالية المحلية على نحو فعال. وسوف نكثف جهودنا للتغلب على العقبات تعزيزاً للحكم الرشيد على جميع المستويات، مع مراعاة مختلف السمات والخصائص المميزة للبلدان وما تتسم به الملكية الوطنية من أهمية أساسية.

6 - إن الموارد البشرية هي أثنى الأصول التي تمتلكها البلدان وأعلاها قيمة. ومن المهم للغاية توفير العمل اللائق للجميع، بما في ذلك الاستثمار في رأس المال البشري من خلال سياسات صحية وتعليمية مصمّمة وممولة على نحو أفضل، بالاقتران مع توفير حماية اجتماعية أفضل ووضع سياسات نشطة لسوق العمل. وقد بدأت هذه السياسات تؤتي ثمارها، ولكن الحاجة تدعو إلى بذل المزيد من الجهود.

7 - وللاستفادة من مزايا العولمة، مع تقليل تكاليفها إلى الحد الأدنى، فإن انفتاح الاقتصاد يجب أن يواكبه مجال كاف للعمل على صعيد السياسة العامة واتخاذ تدابير محلية معززة للمرونة، وخاصة بالنسبة لمجال الاقتصاد الكلي والمجال المالي. وسنسعى إلى تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي المقاومة للتقلبات الدورية من أجل تدعيم القطاع المالي المحلي. وينبغي أن تهدف السياسات النقدية إلى تحقيق مستويات تضخم منخفضة ومستقرة مع السعي إلى دعم السياسات المتعلقة بالعمالة.

8 - إن الإصلاح المالي له أهمية أساسية بالنسبة لتعزيز سياسات الاقتصاد الكلي وتعبئة الموارد العامة المحلية. وسوف نسعى جاهدين إلى تحديث العمليات المتعلقة بالميزانية وإلى تعزيز الشفافية في إدارة المالية العامة، بما في ذلك إدارة المالية العامة التي تراعي المنظور الجنساني. ويعد إنشاء قطاع مالي سليم واسع النطاق أمراً من الأهمية بمكان بالنسبة لتعبئة الموارد المالية المحلية وينبغي أن يكون أحد المكونات الهامة لاستراتيجيات التنمية الوطنية. وسنبذل ما في وسعنا لإيجاد نظم مالية متسمة بالتنوع وحسن التنظيم والشمول تساعد على زيادة المدخرات وتوجيهها نحو مشاريع ومبادرات سليمة، ولا سيما منها مشاريع ومبادرات القطاع الخاص. وسوف نعمل على زيادة توفير رأس المال الطويل الأجل على المستوى المحلي وتشجيع تنمية أسواق رأس المال المحلية من خلال مؤسسات من بينها مصارف التنمية الوطنية.

9 - ولتحقيق التنمية المنصفة وحفز قطاع خاص متمسك بالحيوية والشمول، لا بد من توافر هيكل أساسي مالي يتيح سبل الوصول، من خلال مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات، للمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الموجهة للنساء والمناطق الريفية والفقراء، بما في ذلك التمويل البالغ الصغر وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولتحقيق المساواة بين الجنسين، ينبغي إيلاء الاعتبار للمسائل الجنسانية في مجالات مثل سياسات الاقتصاد الكلي/الجزئي وسياسات العمالة. وسوف نسعى إلى معالجة، وإزالة، التحييزات الجنسانية في سوق العمل والسوق المالية، وكذلك في مجالات أخرى من بينها حيازة الأصول وحقوق الملكية.

10 - وسنعزز الجهود الرامية إلى زيادة عائدات الضرائب باستخدام أساليب أنجع في جباية الضرائب وتحديث التشريعات الضريبية، بوسائل شتى منها تبسيط نظام الضرائب، وتوسيع القاعدة الضريبية، والتشدد في مكافحة التهرب الضريبي. ولدعم الجهود التي يبذلها كل بلد في هذه المجالات سيكون من المهم تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية وزيادة المشاركة في وضع المعايير والقواعد الدولية المتعلقة بالضرائب. وسننظر في تعزيز لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية وذلك برفع مستواها لتصبح هيئة حكومية دولية.

11 - ويشكل هروب رأس المال عقبة رئيسية أمام حشد الموارد المحلية اللازمة للتنمية، ولذلك ينبغي تعزيز الجهود الكفيلة بمعالجة العوامل المختلفة التي تسهم فيه. وتمثل معالجة مشكلة التدفقات المالية غير المشروعة أمرا يتسم بأهمية حيوية. وينبغي السعي إلى اتخاذ تدابير إضافية لمنع تحويل الأصول المنهوبة إلى الخارج والمساعدة على استعادتها، ومنع تدفقات رأس المال ذات الأغراض الإجرامية، مثل تمويل الإرهاب.

12 - ويشكل الفساد ظاهرة يمكن أن تؤثر على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وعلى القطاعين العام والخاص. وقد شدد توافق آراء موننتيري على أولوية محاربة الفساد على جميع المستويات. ولذلك فنحن مصممون على مكافحة الفساد بجميع صورته. وهذا يتطلب وجود مؤسسات قوية على جميع المستويات، ويشمل ذلك تعزيز النظم القانونية والقضائية. ونرحب بزيادة التزام الدول الأعضاء التي صدّقت بالفعل على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد⁽³⁾، أو انضمت إليها، ونحثّ، في هذا الصدد، جميع الدول الأعضاء التي لم تصدّق على الاتفاقية أو تنضم إليها على أن تفعل ذلك. كما نهيب بجميع الدول الأطراف أن تتخذ الاتفاقية بالكامل في أقرب وقت ممكن.

13 - وفي حين أن توخي المرونة الاقتصادية له أهمية بالنسبة لجميع البلدان فإنه يتطلب بذل جهود دؤوبة وحازمة أكثر في الاقتصادات الصغيرة والضعيفة. بيد أن هذه الجهود الوطنية بحاجة إلى أن يعزّزها دعم دولي لبناء القدرات، بوسائل من بينها تقديم المساعدة التقنية والأنشطة التنفيذية التي

تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. وبالنسبة لسياسات التعاون الإنمائي، سنولي اهتماما خاصا لجهود واحتياجات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالمثل هناك حاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لدعم البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع في جهودها الرامية إلى إعادة البناء.

تعبئة الموارد الدولية اللازمة للتنمية: الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الخاصة الأخرى

14 - إننا نرحب بالزيادة في تدفقات رأس المال الدولي الخاص إلى البلدان النامية منذ مؤتمر مونتيري. وسنسعى في الوقت نفسه إلى تحقيق زيادة كبيرة في عدد البلدان والقطاعات التي تتلقى هذه التدفقات. وينبغي أن تُبذل جهود خاصة سواء على المستوى الوطني، أو المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، من أجل زيادة تدفقات رأس المال الخاص، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى أفريقيا، وإلى أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة.

15 - وينبغي للبلدان النامية والبلدان التي تمر باقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن تدعم جهودها من أجل حشد الاستثمار في مجالي النقل والاتصالات وفي سائر الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية الأخرى التي من شأنها أن تعزز بيئة المشاريع التجارية فيها. ولدعم الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في هذا العمل أهمية حيوية. وتدعو الحاجة أيضا إلى تعزيز الأدوات التي يستخدمها مقدمو المنح المتعددي الأطراف والثنائيين لتقليل من المخاطر التي يواجهها مستثمرو المشاريع التجارية في القطاعات الأساسية بالاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وإلى استنباط طرائق يمكن بها للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تؤدي دورا حقا في تعبئة التدفقات الخاصة. وسنسعى جاهدين إلى زيادة استقرار تدفقات رأس المال الخاص من خلال التشجيع على تنفيذ سياسات تقاوم التقلبات الدورية وبذل جهود للنهوض بالاستثمار فيما بين بلدان الجنوب.

16 - وتدل الخبرة المكتسبة في السنوات الأخيرة على ما لتوفير بيئة تمكينية للمشاريع التجارية من أهمية أساسية بالنسبة لتعزيز الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي. وسنواصل وضع قواعد وقوانين لممارسة

الأعمال التجارية تكون شفافة وملائمة وقابلة للتنفيذ، إضافة إلى زيادة توافر التمويل للمشاريع، ورفع مستوى المهارات والقدرات التقنية للموارد البشرية، وتسهيل إنشاء آليات استشارية مشتركة بين القطاعين العام والخاص. ويمكن أيضا للبلدان المتقدمة النمو أن تشجع التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية من خلال معاهدات للاستثمار الثنائي، ومعاهدات بشأن الضرائب، وغير ذلك من التدابير الضريبية. ونحن نهيب بالوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف أن تواصل مساعدة البلدان المهتمة بصياغة سياسات وتدابير لجذب تدفقات رأس المال الدولي الخاص، وذلك بوسائل منها الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

17 - ونوعية الاستثمار الأجنبي المباشر لها دور مهم في تعزيز الأثر الإنمائي لهذه الاستثمارات. وسنعمل على تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق أقصى قدر من الترابط مع أنشطة الإنتاج المحلية، إضافة إلى نقل التكنولوجيا، وتدريب القوة العاملة المحلية. وسنبذل جهودا أقوى لتشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات والحوكمة الرشيدة للشركات، كما نسعى إلى ضمان أن تحظى المعايير الملائمة للعمالة وحماية البيئة بالدعم في كل مكان. ونحن نشجع الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة في هذا الصدد، بما في ذلك الاتفاق العالمي. وينبغي وضع تدابير لتفادي الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، مع تعزيز الشفافية والمساءلة بالنسبة لعائدات الصناعات الاستخراجية، سواء المملوكة لجهات وطنية أو جهات أجنبية، مع مراعاة تنفيذ المبادرات المناسبة المتعلقة بالصناعات الاستخراجية حسبما يكون ملائما.

18 - ونحن نقرّ بأن نقل التكنولوجيا هو أحد العوامل الرئيسية التي يمكن من خلالها أن يؤثر الاستثمار المباشر الأجنبي على التنمية. ومن الممكن أيضا تسهيل نقل التكنولوجيا عن طريق اتباع البلد المضيف لسياسات ابتكار ونقل استباقية. ويمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تؤدي دورا حاسما في تنفيذ تلك السياسات، وكذلك في تعزيز إقامة قطاع دينامي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد استُخلصت دروس عديدة عن كيفية مراعاة هذه العناصر بعناية لدى صياغة استراتيجيات التنمية الوطنية.

19 - وينبغي أن تواصل المؤسسات المالية الدولية، وخاصة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، تعزيز جهودها من أجل تقديم حوافز للتدفقات الخاصة إلى البلدان النامية وإلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تواصل هذه المؤسسات استكشاف أساليب ابتكارية لتسهيل زيادة التدفقات الخاصة إلى تلك البلدان.

20 - ونحن ندرك أن معرفة الظروف والآفاق الاقتصادية لبلد ما، تحدّد بدرجة كبيرة التدفقات المالية الخاصة الدولية التي يجتذبها ذلك البلد. ويعد توفير معلومات موضوعية وجيدة أمرا ذا أهمية أساسية بالنسبة لاتخاذ المستثمرين الأجانب قرارات مستنيرة في هذا الشأن. وسوف نواصل تعزيز الأساليب المتبعة بوسائل من بينها جهود الوكالات المتعددة الأطراف لتعزيز وتحسين المعلومات المتعلقة بالوضع الاقتصادي لبلد ما وبآفاقه الاقتصادية. ولهذا فإن المعلومات التي تقدمها وكالات تقييم الجدارة الائتمانية، وهي معلومات مفيدة أيضا بالنسبة لوضعي سياسات القطاع العام، ينبغي أن تستند إلى معايير تكون مقبولة على نطاق واسع وتتسم بالموضوعية والشفافية.

21 - وسنواصل استكشاف التدابير الكفيلة بخفض تكاليف التحويلات المالية للعاملين وذلك من خلال زيادة التعاون بين البلدان التي تنشأ فيها تلك التحويلات والبلدان التي تتلقاها. وسنستكشف سبلا لزيادة الاستفادة من الفرص التي توفرها التحويلات، لا لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية للأسر فقط، بل أيضا لتسهيل الوصول على نطاق أوسع للخدمات المالية والمدخرات وتعزيز الأهداف الإنمائية. وعلينا أن ندرك أيضا أنها تدفقات خاصة لا تخضع لسيطرة مباشرة من جانب الحكومات.

التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية(4)

22 - إننا نسلم بأن التجارة الدولية ترتبط ارتباطا وثيقا بالنمو والتنمية وأن اعتماد نظام تجاري عالمي وقائم على قواعد، ومنفتح وغير تمييزي ومنصف ومتعدد الأطراف، وتحرير التجارة تحريرا فعّالا، يمكن أن يحفز التنمية إلى حد كبير في جميع أنحاء العالم. ويشجعنا أن نرى أن التجارة العالمية، ولا سيما تجارة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة

(4) سيُعاد النظر في هذا الفرع في ضوء المفاوضات الجارية حاليا.

انتقالية، تتسع بوتيرة سريعة في العقد الحالي، حتى أصبحت التجارة فيما بين البلدان النامية من أكثر العناصر دينامية على صعيد التجارة العالمية. ومع ذلك، فإن عددا كبيرا من البلدان النامية، ومنها أقل البلدان نموا، ظلت على هامش هذه التطورات.

23 - ولا يزال أحد التحديات الكبرى قائما. فلم تختتم جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، مما يعرض للخطر ما يحدث من توسع دينامي مستمر في صادرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ويزيد من احتمال حدوث تباطؤ في الاقتصاد العالمي. وسنسى جاهدين من أجل اختتام جولة الدوحة، بنجاح في وقت مبكر وبشكل موجه حقا نحو التنمية ويضمن التزامات بفتح الأسواق تكون نزيهة ومتوازنة وعادلة.

24 - ونحن نسلم بضرورة إحراز تقدم في المجالات الرئيسية من برنامج الدوحة الإنمائي ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، بوسائل شتى منها زيادة فرص وصول المصنوعات والمنتجات الزراعية إلى الأسواق، وخفض الإعانات بصورة كبيرة أو إلغاؤها، وتيسير نقل التكنولوجيا، ووضع أحكام فعالة للمعاملة الخاصة والتفضيلية، وفتح الأسواق أمام الخدمات من البلدان النامية، وإتاحة مجال كاف للعمل على صعيد السياسات.

25 - ونسلم بأن وتيرة التحرير المثلى وتسلسله يتوقفان على الظروف المحددة لكل بلد، وبأن التكاليف والمنافع يجب أن توزن بعناية في كل حالة. ويجب أن تكمل بزيادة القدرات الإنتاجية، وتنمية الموارد البشرية والهيكل الأساسية الرئيسية، وزيادة فرص الحصول على التكنولوجيا وشبكات الأمان الكافية. ويتوقف التأثير الإيجابي للتحرير على التنمية أيضا إلى حد كبير على اتخاذ الإجراءات المناسبة، بما فيها زيادة فرص الوصول إلى الأسواق بشكل يمكن التنبؤ به، مع القضاء على إساءة استعمال تدابير مكافحة الإغراق، وتخفيض الحوافز الجمركية وغير الجمركية وتجنب التدابير التي تشوه التجارة.

26 - ونسلم بأن أقل البلدان نموا في حاجة إلى تدابير خاصة وإلى دعم دولي لتمكينها من التكيف التدريجي والفعال مع اقتصاد عالمي متسم بالانفتاح والمنافسة. وينبغي أن توفر لها المؤسسات المالية الدولية، وكذلك

المصارف الإنمائية الإقليمية كل ما يمكن تقديمه من عون في هذا الصدد. ونجدد دعوتنا إلى البلدان المتقدمة النمو، وغيرها من البلدان التي بمقدورها أن تفعل ذلك، أن تتيح فرص وصول جميع منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق معفاة من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص. وسوف نضاعف الجهود من أجل تقديم المساعدة التقنية التي تطلبها البلدان النامية المنخفضة الدخل، بغية تمكينها من المشاركة الفعالة في نظام التجارة المتعدد الأطراف، بوسائل منها الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المرتبطة بالتجارة لأقل البلدان نمواً، وتوفير الدعم لأقل البلدان نمواً من أجل تمكينها من المشاركة الفعالة في المفاوضات التجارية الدولية.

27 - وتشكل المعونة من أجل التجارة عنصراً حيوياً في التدابير اللازمة لكي تستفيد البلدان النامية استفادة فعلية من نتائج جولة الدوحة. ولكن المعونة من أجل التجارة لا تشكل بديلاً عن نجاح برنامج الدوحة الإنمائي. وسنسعى نحو تعزيز المعونة من أجل التجارة بشكل كبير لدعم استفادة جهود البلدان المتأقنية للمعونة من الفرص التجارية الجديدة ومساعدة تلك البلدان على معالجة تدابير التكيف مع التحرير. وينبغي أن يكون من الأهداف الأساسية للمعونة من أجل التجارة تعزيز القدرة على المنافسة والملكية، وأن تكون في الوقت نفسه متنسقة مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية للبلد المعني. وينبغي أن تنفذ الالتزامات المرتبطة بالمعونة من أجل التجارة التي تعهد بها فرادى المانحين بشكل كامل.

28 - إن مشاركة البلدان في نظام التجارة الدولية على نطاق أوسع وعلى نحو فعال هدف هام لتوافق آراء مونتيري. وسنعمل على تيسير انضمام البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى منظمة التجارة العالمية.

29 - ونحن نسلم بأن التكامل الإقليمي، بالإضافة إلى الاتفاقات التجارية الثنائية يمكن أن تكون أدوات هامة لتوسيع التجارة. وينبغي أن نضمن أن هذه الاتفاقات تعزز التنمية في الأجل الطويل وأنها ستصبح "دعائم البناء" في نظام التجارة العالمية. ويمكن أن يؤدي الدعم الدولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التجارة وغيره من المجالات دوراً حافزاً في تعزيز

وتوطيد التكامل الإقليمي ودون الإقليمي. وسنسعى إلى تعزيز ذلك الدعم،
بوسائل منها التعاون الثلاثي.

30 - ونحن نرحب بنتائج الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة
والتنمية (الأونكتاد) المعقودة في أكرا من 20 إلى 25 نيسان/أبريل 2008.
ويضطلع الأونكتاد بدور هام بوصفه هيئة تتمتع بعضوية وولاية عالمية لكي
يعمل بوصفه مركز تنسيق الأمم المتحدة، في مجال المعالجة المتكاملة
لقضايا التجارة والتنمية وما يرتبط بهما من القضايا في مجالات التمويل،
والاستثمار، والتكنولوجيا والتنمية المستدامة.

زيادة التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية

31 - إننا نؤكد مجدداً على الدور الجوهري الذي تؤديه المساعدة الإنمائية
الرسمية في دعم التنمية وتيسير تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً،
بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وتتسم المساعدة الإنمائية الرسمية
بالأهمية، ولا سيما بالنسبة للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان
النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي تشكل في
كثير من الأحيان عنصراً حيوياً في جهود بناء السلام. وتشجعنا في هذا
الصدد الممارسات الجيدة المنفذة من أجل تعزيز الشراكة بين البلدان النامية
والبلدان المتقدمة القائمة على مبدأ الملكية والقيادة الوطنيتين.

32 - ويشجعنا انتعاش المساعدة الإنمائية الرسمية من اتجاهها نحو
الانخفاض قبل مؤتمر مونتيري. ومنذ انعقاد المؤتمر، طرأ تحول هام في
الحجم الإجمالي لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. فقد تضاعفت المعونة
بالقيمة الحقيقية بين عامي 2001 و 2007. إلا أننا نلاحظ بقلق أن المساعدة
الإنمائية الرسمية انخفضت بشكل إجمالي في عامي 2006 و 2007 وأن
تخفيف عبء الديون المتزايد شكل جزءاً كبيراً من هذه المضاعفة للمعونة
في الفترة السابقة. وقد زادت قدرة البلدان النامية على استيعاب المعونة
بصورة كبيرة نتيجة لتحسن سياساتها المحلية. ويشجعنا أن بعض البلدان
المانحة قد التزمت بالفعل بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، كالاتحاد
الأوروبي الذي تعهد بأن تبلغ نسبة مساعداته الإنمائية الرسمية 0.56 في
المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام 2010 و 0.7 في المائة بحلول
عام 2015. ونرحب أيضاً بإعادة تأكيد مجموعة البلدان الثمانية في هوكايدو

باليابان على الأهداف المتمثلة في زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها لتبلغ 130 بليون دولار بحلول عام 2010. والتنفيذ الكامل لهذه الأهداف أمر حيوي لتحقيق زيادة كبيرة في الموارد المتاحة بغية الدفع قدما بالخطة الإنمائية الدولية.

33 - ونحن نسلم بأن الحاجة لا تزال قائمة إلى بذل جهود حثيثة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب على البلدان النامية صياغة استراتيجيات إنمائية وطنية فعالة وتنفيذها، كما يجب على المجتمع الدولي زيادة دعمه إلى حد كبير. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو، كي توفي بالجدول الزمني المتفق عليها، أن تتخذ تدابير عاجلة لزيادة معدل صرف المعونات. ويتسم بنفس الدرجة من الأهمية قيام البلدان التي لم تضع بعد جداول زمنية، أو لم تصل نسبة ما تخصصه من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى 0.7 في المائة، أن تفعل ذلك. ونحث مرة أخرى جميع البلدان المتقدمة النمو على أن تبذل جهوداً حاسمة، إن لم تكن قد بذلتها حتى الآن، لتحقيق هدف تخصيص نسبة 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية، بما في ذلك الهدف المحدد المتمثل في تخصيص نسبة تتراوح بين 0.15 في المائة و 0.20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام 2010. وثمة صلة وطيدة بين معالجة الارتفاع الحالي في أسعار الأغذية والطاقة وتنفيذ الإجراءات ذات الصلة بتغير المناخ وبين المسائل الإنمائية المطروحة، مما يوجب أكثر من أي وقت مضى المبادرة إلى تحقيق جميع أهداف التعاون القائمة من قبل، وسيطلب ذلك بدوره موارد إضافية كبيرة.

34 - ونرحب أيضاً بالجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة والبلدان المانحة الرامية إلى جعل المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر فعالية. وتشكل المنتديات الرفيعة المستوى المعنية بفعالية المعونة، التي تمخض عنها إعلان باريس لعام 2005 بشأن فعالية المعونة، وجدول أعمال أكرام لعام 2008، خطوات جوهرية إلى الأمام في هذا الصدد بتشديدها على الأدوار الأساسية للملكية، والتنسيق، والمواءمة، والإدارة القائمة على النتائج والمساءلة المتبادلة. وينتظر أن يسهم التنفيذ الكامل لهذه المبادئ في تقديم المعونة على نحو أكثر فعالية وكفاءة وتحسين النتائج بصورة كبيرة. وسنعزز كذلك الجهود الشاملة

المبدولة للارتقاء بمستوى المعونة، بوسائل منها تحرير المعونة من القيود، وزيادة دعم الميزانية، وتيسير الشروط، وجعل المعونة أكثر قابلية للتنبؤ.

35 - ونلاحظ أن تغييرا كبيرا قد طرأ على هيكل المعونة في العقد الحالي. فقد ظهرت نهج جديدة لشراكات المانحين الرسميين وغير الرسميين والمانحين الجدد تجاوزت النموذج التقليدي للمانح والمتلقي. وتتواصل الزيادة الكبيرة في تدفق الموارد المستخدمة. وهذا يؤكد الحاجة إلى التكيف، والمواءمة، والتنسيق والملكية. وسنسعى لبذل الجهود، سواء في الأمم المتحدة أو بالتعاون مع الهيئات المعنية، ومنها تحديدا، لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من أجل النهوض بالتعاون القائم بين هذه الجماعة المتنامية من الشركاء. وسنسعى جاهدين أيضا إلى توفير المساعدة التقنية من أجل أن تدرج البلدان المتلقية السياسات الجيدة للمعونة في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

36 - وقد زاد هذا التعقيد لتدفقات المعونة والعدد الكبير للمانحين الجدد من صعوبة مهمة تتبع هذه التدفقات وتقييمها. وتزداد الحاجة إلى سبل محددة وعالمية لتتبع كمية المعونة، ونوعيتها وفعاليتها مع إيلاء الاعتبار الواجب للمشاريع القائمة بالفعل ولآليات استعراض الأقران. وندعو منظومة الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى النظر في وضع اقتراح مشترك في هذا الصدد.

37 - ويمكن للمعونة أن تؤدي دورا حفازا في إزالة معوقات النمو بوسائل منها تعزيز الهياكل الأساسية الاجتماعية والمادية، ومنها أيضا الابتكارات التكنولوجية، وتمكين المرأة ومكافحة جيوب الفقر. ويمكن أن تشكل المعونة أيضا عاملا هاما في مخططات التعاون الثلاثي التي تعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسنستكشف نماذج أحدث وأنجع من أجل تعزيز الدور الحفاز للمعونة، ولا سيما لصالح أقل البلدان نموا. وسنسعى أيضا إلى إيجاد سبل ابتكارية تستهدف على نحو أفضل البلدان المتوسطة الدخل. ويمكن أيضا تعزيز التعاون الإقليمي بوصفه وسيلة لحشد الموارد من أجل التنمية، بوسائل منها تعزيز المؤسسات المالية الإقليمية وتطويرها بغية المساعدة على تحديث القطاعات الأساسية.

38 - وإننا نرحب بالتقدم المحرز في الفترة التالية لانعقاد مؤتمر مونتيري في مجال مصادر التمويل الابتكارية. ونظرا لمبادرات مجموعة العمل من أجل مكافحة الجوع والفقر ومن بعدها المجموعة الرائدة للجباية التضامنية لتمويل التنمية، فقد أصبح عدد من مصادر التمويل حقيقة واقعة، أو في مرحلة متقدمة نحو التنفيذ، ومن ذلك مثلا مرفق التمويل الدولي للتحصين، والتزامات السوق المسبقة، والجباية التضامنية على تذاكر الطائرات التي تمول المرفق الدولي لشراء الأدوية الذي يساعد على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا. ونحن نعترف بأن هذه الأموال ينبغي أن تكون إضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية وليست بديلا عنها، وينبغي ألا تشكل عبئا لا داعي له على عاتق البلدان النامية. وندرك قيمة مواصلة بناء توافق الآراء بشأن المبادرات الحالية مع العمل في نفس الوقت على مواصلة استطلاع صلاحية مصادر التمويل الابتكارية الأخرى التي اقترحتها الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وتقييم تلك المصادر.

39 - ونؤكد على أهمية الدور الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة من خلال أنشطتها التنفيذية في مجال تقديم الدعم الفعال لبناء القدرات من أجل تحقيق تنمية متممة بالاستدامة في الأجل الطويل. وهذا أمر مهم لأقل البلدان نموا على وجه التحديد. ونظرا إلى أن مستوى التمويل الأساسي يؤثر حتما على قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاضطلاع بهذه الولاية، فإننا نحث البلدان المانحة والبلدان الأخرى القادرة على ذلك على زيادة تبرعاتها للميزانيات الأساسية/العادية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

40 - وقد أثبتت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما في ذلك البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المؤسسات المالية أنها مصدر رئيسي لتمويل التنمية. فهي توفر موارد استراتيجية في شكل مساعدة تقنية في مجالات من قبيل بناء المؤسسات وتعزيز ممارسات الحوكمة الرشيدة، والاضطلاع بدور هام في دعم اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ودعم التكامل الإقليمي وغير ذلك من الجهود المبذولة في مجال التعاون. وسنعمل على تعزيز هذه المؤسسات وزيادة تمويلها باعتبار ذلك جزءا من تدابير مواصلة تنفيذ توافق آراء مونتيري.

الديون الخارجية

41 - إننا نرحب بالتقدم الذي أظهرته مؤشرات الدَّين بالبلدان النامية ككل منذ اعتماد توافق آراء مونتييري. وقد ساهم في هذا التقدم ما تم من تخفيف الديون بمقتضى المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، ونهج إيفيان في نادي باريس، إضافة إلى جهود البلدان المَدِينَة ومبادراتها الجارية حالياً، ومنها إطار القدرة على تحمل الديون الذي وضعه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد عززت البلدان المقترضة أيضاً برامج إدارة ديونها وقام العديد منها بتكوين احتياطات، مما حدَّ من ضعفها أمام المخاطر.

42 - ونحن نقر بأنه لا تزال هناك تحديات هامة في هذا المجال. فخدمة الديون لا تزال أعلى من اللازم في عدد كبير من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. ولا يمكن للآليات الدولية القائمة لتسوية الديون، بما فيها نادي باريس، أن تكفل المعاملة المتكافئة من قبل جميع الدائنين والمعاملة العادلة لكل من الدائنين والمدينين، مما يعيق وضع إجراءات ثابتة لتسوية الديون. ويسود القلق إزاء تزايد التقاضي بشأن الصناديق الانتهازية. ولمعالجة هذه الأوضاع، فإننا نحتاج لتعزيز الآليات المالية الدولية من أجل اتقاء أزمات الديون وتسويتها عن طريق إيجاد حلول متفق عليها دولياً. ويلزم دعم تلك الآليات بمبادئ أثبتت جدواها إلى حد كبير في المعالجة الفعالة للعديد من مشاكل الديون. ومن تلك المبادئ الحاجة لضمان أن تكون تسوية الديون مسؤولية مشتركة لجميع المدينين والدائنين؛ والاعتراف بأن مواصلة التنمية هي الهدف النهائي لتسوية الديون، وأن تخفيف الديون ينبغي ألاَّ ينتقص من المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وهناك أيضاً تعزيز الشفافية والمساءلة بين جميع الأطراف؛ وتشجيع ممارسات الإقراض المسؤولة، وتحسين إدارة الديون، وإقرار الملكية الوطنية للسياسات؛ وتيسير المعاملة المتساوية لجميع الدائنين.

43 - ولقد زاد عدد دائني البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في ضوء زيادة عدد الدائنين الجدد، سواء الرسميين أو من دوائر القطاع الخاص. وسنسى لتوسيع نطاق التنسيق بين الدائنين بما يكفل

الحد من مخاطر استفحال الديون في البلدان المقترضة وتحسين التفاعل بين جميع الجهات الفاعلة المعنية خلال عمليات إعادة التفاوض بشأن الديون. وأثناء هذه العمليات، نوافق على أن تولي تلك الجهات الفاعلة اهتماما خاصا لضرورة احترام حيز السياسات للمدينين، ولا سيما الحيز المتصل بالاستثمارات في الهياكل الأساسية، والتدابير المرتبطة ببلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

44 - ويمكن أن تمثل المساعدة التقنية للتصدي لمشاكل الديون أمرا جوهريا بالنسبة لعدد من البلدان، لا سيما البلدان التي تواجه مشاكل هيكلية حادة، والبلدان المتأثرة بدرجة خطيرة بتغير المناخ، أو الخارجة من حالة نزاع. وبالرغم من المبادرات القائمة للتخفيف من الديون، لا تزال عدة بلدان نامية تواجه عقبات في بلوغ القدرة على مواصلة تحمل الدين، وربما تحتاج لمساعدة خاصة. ونحن نشدد على أن سياسات الاقتصاد الكلي الحصيفة والإدارة الرشيدة للموارد العامة هي عناصر أساسية في الحد من ضعفها أمام المخاطر على الصعيد الوطني. وسنضاعف من جهودنا لتزويد تلك البلدان بالمساعدة التقنية اللازمة، بما في ذلك التدريب القانوني الذي يكفل تحديدا مساعدة البلدان التي تتعرض للمقاضاة بشأن الديون الخارجية. وينبغي لمؤسسات بريتون وودز ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مواصلة الاضطلاع بدور رئيسي ومتزايد في هذا الميدان. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لكي تصبح أطر القدرة على تحمل الديون خاضعة للمراجعة تعزيزا لفعالية رصد وتحليل القدرة على التحمل. وعند اختيار سيناريوهات خدمة الدين وإقرار مؤشرات الدين، يلزم زيادة الشفافية وتبادل المعلومات، بما في ذلك إيلاء الاعتبار الكافي لحالة الدين المحلي، سواء بالقطاع العام أو القطاع الخاص، وبلوغ الأهداف الإنمائية. وبالنسبة لتلك البلدان أيضا، ينبغي أن يسعى مانحو المعونة الثنائية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى تقديم المنح والقروض التساهلية على نحو متزايد بوصفها الأداة المفضلة لضمان القدرة على تحمل الدين.

45 - ونحن نقر بما طرأ من تحول من الاقتراض الرسمي إلى الاقتراض التجاري ومن الدين العام الخارجي إلى الدين المحلي، وأن ذلك يخلق أوجه

ضعف جديدة. ونلاحظ الحاجة لمعالجة هذا الوضع بوسائل منها تحسين عملية جمع البيانات وتحليلها.

46 - ونحن ندرك ضرورة معالجة جميع القضايا ذات الصلة بمشاكل الدين الخارجي بوسائل شتى منها عقد منتديات مخصصة جديدة، بدعم تقني من مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة، للنظر في عدة أمور من بينها آلية سيادية لمعالجة الديون، وتعزيز الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بإجراءات الآليات القائمة حالياً، وإمكانية استحداث آليات أكثر استدامة للتوسط أو التحكيم بشأن الديون.

معالجة المسائل المنهجية: تحسين تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية دعماً للتنمية

47 - بالرغم من الجهود العديدة المبذولة، فإن التقدم في معالجة المسائل المنهجية ظل محدوداً منذ مؤتمر مونتيري. ونحن نعتزم اتخاذ خطوات أكثر حزمًا وأدق توقيتاً لتحسين أداء النظام الاقتصادي الدولي لوظيفته من أجل تشجيع النمو العالمي والنهوض بجهود التنمية. وهذا أمر لا بد منه للتنفيذ المتكامل لتوافق آراء مونتيري والمساعدة على بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

48 - ويستمر تسارع عملية العولمة، مما يؤدي إلى توثيق الروابط الاقتصادية المقرونة بفوائد اقتصادية كبيرة للعديد من البلدان والشعوب. ولكن هذه العملية ما زالت تخلف وراءها عدداً كبيراً من المهملين من البلدان ومن الأفراد. وهو ما ينطوي على تحديات ومتطلبات جديدة تواجه المؤسسات الاقتصادية العالمية ونظمها المتبعة في مجال الاتساق والحوكمة.

49 - وينبغي للبلدان مواصلة تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي وتقوية نظامها المالي. ومن المهم بنفس القدر أن تقوم مؤسسات التنمية الدولية والبلدان النامية بتصميم سياساتها الاقتصادية الدولية بما يجعلها أكثر تلبية لاحتياجات كل من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. ويظل تحسين التنسيق بين الوزارات والمؤسسات المعنية، سواء في البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية، أمراً ضرورياً تقتضيه الصياغة المتناسكة والتنفيذ الفعال للسياسات على جميع الأصعدة.

50 - إن الأسواق المالية الدولية المستقرة تقوم على ركائز سليمة من سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية. والمؤسسات المالية الراسخة على الصعيد القطري هي دعامة ضرورية لهيكل مالي دولي يعمل بطريقة جيدة. ومن المهم للغاية، على وجه الخصوص، أن تقوم البلدان ذات الاقتصادات الكبيرة الحجم بإدارة تلك الاقتصادات بطرق تساهم في الاستقرار والنمو الاقتصادي على الصعيد العالمي.

51 - ويعد تعزيز المعلومات المالية والشفافية في العمليات المالية التي تضطلع بها المؤسسات المالية للقطاعين العام والخاص، لا سيما المصارف، عنصرين رئيسيين لنظام مالي دولي يعمل بطريقة جيدة. وينبغي للجهات التنظيمية الوطنية تعزيز المعلومات المالية والشفافية على الصعيد المحلي. ومن جانبنا، سنبدل مزيداً من المساعي لتعزيز التعاون بين الجهات التنظيمية الوطنية من أجل اعتماد معايير مشتركة مناسبة، فيما تتدفق الموارد المالية بصورة متزايدة عبر الحدود.

52 - إن ظهور صكوك مالية جديدة تتسم بطابع عولمي عال يغيّر طبيعة المخاطر في الاقتصاد العالمي. ومن المهم أن تقوم الوكالات التنظيمية، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ومنتدى تحقيق الاستقرار المالي والوكالات الأخرى، سواء كانت تابعة للقطاع العام أو القطاع الخاص، بتدارس العوامل التي قد تزيد من المخاطر المنهجية وتفجر أزمة منظومية، ومن ذلك على وجه الخصوص مختلف الأنشطة غير المنظمة في الأسواق المالية الدولية، بهدف تقييم ما إذا كانت الضرورة تدعو إلى مزيد من التنظيم على الصعيدين الوطني والدولي.

53 - ونحن نعيد التأكيد على ضرورة أن تشكل مؤسسات بريتون وودز الدعامات الرئيسية لهيكل مالي دولي وطيد الأركان. وينبغي أن تكون لها القدرة على إدارة وحل الأزمات المالية بسرعة بما يؤدي إلى قيام التعاون الدولي وتيسيره. وسنضطلع بتدابير لضمان تزويد مؤسسات بريتون وودز بالقدرات التقنية والتسهيلات الائتمانية والموارد المالية اللازمة لمساعدة البلدان على منع وقوع الأزمات المالية ثم معاونتها على التعامل مع التأثيرات الضارة للتقلبات الواسعة في أسعار السلع الأساسية. ومن ثم ينبغي أن تظل الحاجة لإصدار حقوق سحب خاصة قيد الاستعراض.

54 - وتعد المصارف الإنمائية الإقليمية جهات فاعلة رئيسية في دعم التنمية وتحسين جهود التكامل الإقليمي، ويؤدي كل منها دورا حيويا في هيكل الإدارة الإقليمية في منطقتها. ومن واجبنا ضمان تزويدها بالموارد اللازمة لإنجاز مهامها. ويمكن لأطر التعاون الإقليمي الأخرى، مثل الترتيبات المالية والنقدية التي تكمل النظام المالي الدولي، أن تكون مفيدة في تعزيز التنمية والاستقرار المالي بين أعضائها. ونحن نشجع تلك الترتيبات باعتبار أنها تيسر التدفقات المالية وتخفف تكاليف المعاملات وتعمل كآليات تساعد على اتقاء الأزمات المالية وتجعل الأطراف في تلك الترتيبات أكثر قدرة على التكيف.

55 - ولوكالات تقدير الجدارة الائتمانية دور هام في توفير المعلومات، يشمل تقييم مخاطر سندات الشركات والسندات السيادية. وقد أدى الدور المنهجي الذي قامت به الوكالات الرئيسية لتصنيف السندات، في الفترة التي سبقت آخر أزمة مالية، إلى تحفيز مناقشة دولية دارت بشأن الحاجة إلى مزيد من الشفافية وإلى تقليل تضارب المصالح في العمليات المنفذة. ونحن ندرك الحاجة لإقرار عملية ملائمة وشاملة للنظر في تدابير ترمي إلى تحسين الإشراف على الوكالات وزيادة مساءلتها وشفافيتها.

56 - إن معظم الجهود التي بُذلت لصياغة المعايير والمدونات تمت خارج النظام المتعدد الأطراف. لكن ضمان تمثيل فعال ومنصف للبلدان النامية في هيئات وضع المعايير والقواعد أمر بالغ الأهمية. ورغم أن تلك الهيئات زادت من مشاوراتها مع بعض البلدان، فإنه يجب اتخاذ المزيد من الخطوات لتوسيع المشاركة. ونحن ندرك أن تنفيذ المعايير والمدونات في البلدان النامية ذات النظم المالية الأقل تقدما ينبغي أن يكون مرنا.

57 - إننا نسلم بأن هناك حاجة لإضفاء تغييرات على نظام الحوكمة بالمؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية. ويشكل الاتفاق بشأن الاستعراض الذي جرى مؤخرا لنظام الحصص في صندوق النقد الدولي خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن يلزم بذل المزيد من الجهود لزيادة أصوات البلدان النامية في المجلس التنفيذي للصندوق ومشاركتها فيه. ومن المهم أيضا تَفْحُص الشروط التي تتيح أحيانا لعدد قليل فقط من الأعضاء الحيلولة دون اتخاذ قرارات رئيسية. وينبغي للبنك الدولي والكيانات الأخرى، مثل منتدى

تحقيق الاستقرار المالي ولجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف، النظر في اتخاذ خطوات مماثلة تكفل مشاركة أكثر إنصافاً لجميع أعضاء المجتمع الدولي، وينطبق نفس الشيء على الهيئات الأخرى المشاركة في اتخاذ القرار الاقتصادي الدولي.

58 - وإذ نحيط علماً بالمقترحات المطروحة مؤخراً، فإننا نقر بالحاجة لعقد مؤتمر دولي رئيسي لاستعراض الهيكل المالي والنقدي الدولي وهياكل الإدارة المالية العالمية. وعليه، ندعو اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية إلى إدراج هذا الموضوع في جدول أعمال اجتماعاتها المقبلة، وإلى تقديم توصيات ملائمة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي وإلى المجتمع الدولي.

التحديات الجديدة والمسائل الناشئة الأخرى

59 - إننا ندرك أن تحديات متعددة قد نشأت في مجال القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتعزيز التنمية المستدامة. ومن التحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع العالمي اليوم اختلالات التوازن العالمية الكبيرة والمزمنة، وتذبذب تدفقات رؤوس المال وعدم استقرار أسواق الصرف، والتقلبات الواسعة والمفاجئة في أسعار السلع الأساسية بالأسواق الدولية، وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، والتكاليف المتزايدة من جراء الضرر الذي أصاب بيئة كوكب الأرض وبسبب تغير المناخ. ونحن نؤكد مجدداً عزمنا على اتخاذ إجراءات متناسقة للتصدي لجميع تلك المسائل، والقيام، في نفس الوقت وباستمرار، بتوسيع نطاق التنمية الاقتصادية والبشرية كي تشمل الجميع.

60 - ومنذ اعتماد توافق آراء مونتيري، تزايدت بدرجة ملحوظة قلق المجتمع الدولي إزاء تغير المناخ. والاستجابات الجارية والمحتملة لمعالجة هذه الظاهرة لها تأثيرات إنمائية كبرى نوافق على معالجتها بحزم ودون تأخير. ونعتمد، من بين جملة أمور، التصدي لاحتياجات التمويل بغرض تخفيف التغيرات المناخية، والتكيف معها في البلدان النامية في سياق التنمية المستدامة وعلى وجه الخصوص ضمن هيكل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والعملية المؤدية إلى انعقاد المؤتمر الخامس عشر

للأطراف في اتفاقية تغير المناخ، المقرر عقده في كوبنهاغن بحلول نهاية عام 2009. ونحن ملتزمون بتلبية الاحتياجات المالية الإضافية من أجل مجابهة هذه التحديات الجديدة باتخاذ التدابير والسياسات المناسبة والملموسة في مجال التعاون الدولي. وينبغي أن تؤدي الجهود المتضافرة للتصدي لتغير المناخ إلى تشجيع زيادة التجارة في البضائع البيئية وليس إلى تشوهات تجارية أساسها البيئة. وعلينا تيسير نقل تكنولوجيا المحتوى الكربوني المنخفض دعماً لجهود التنمية الاقتصادية.

61 - ونشدد أيضاً على التحديات الخاصة التي تنشأ من الأسواق الدولية للسلع، لا سيما الارتفاع المفاجئ في أسعار الأغذية والطاقة. وسنقوم بحشد موارد إضافية متعددة الأطراف وثنائية لمساعدة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الأكثر تضرراً من ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة، من أجل التغلب على عواقب ارتفاع تلك الأسعار، بينما ندرك في نفس الوقت ضرورة الزيادة بدرجة كبيرة في إنتاج الأغذية. ونؤكد مجدداً على أن لأزمة الغذاء العالمية أسباباً متعددة ومعقدة، وأن عواقبها تتطلب استجابة شاملة ومنسقة من قبل الحكومات والمجتمع المدني في الأجل القصيرة والمتوسطة والطويلة. وننوه أيضاً بإنشاء الأمين العام فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الغذاء العالمي، كما نشجع على تواصلها المستمر مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

62 - ونحن نؤكد من جديد الحاجة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في صياغة وتنفيذ سياسات التنمية، بما في ذلك تقديم التمويل لسياسات التنمية من قبل جميع الجهات المعنية في توافق آراء مونتيري. ومن الضروري أيضاً، عند تصميم وتنفيذ استراتيجيات التنمية، إيلاء الاهتمام الواجب والكامل لمجمل قضايا وأهداف التنمية الاجتماعية، بما فيها جوانب التنمية الاجتماعية الواردة في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

63 - وفي البلدان المتوسطة الدخل، لا تزال توجد جيوب الفقر كبيرة. ونحن نعترف بالجهود التي بُذلت لتسليط الضوء على التحديات الإنمائية الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل في المؤتمرات التي عُقدت في

إسبانيا والسلفادور وناميبيا بشأن التعاون الإنمائي الدولي مع البلدان المتوسطة الدخل. ونشجع منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وجميع الجهات المعنية الأخرى على تعزيز دورها في تلبية الاحتياجات الإنمائية لتلك البلدان.

المثابرة على العمل

64 - إننا نؤكد الالتزام من جديد بأن نظل مثابرين تماما على العمل، وطنيا وإقليميا ودوليا، وأن نكفل المتابعة الواجبة لتنفيذ توافق آراء موننتيري والوثيقة الختامية لمؤتمر الدوحة، وأن نواصل بناء الجسور بين جميع الجهات المعنية، الداخلة في إطار مؤسسي أو غير الداخلة في إطار مؤسسي، ضمن سياق جدول الأعمال الشامل لعملية تمويل التنمية.

65 - ومن الأهمية بمكان الاضطلاع بعملية متابعة تتسم بالحزم والمصادقية من أجل مواصلة التقدم في عملية تمويل التنمية. ونحن نقر بالحاجة، عند الاقتضاء، إلى تدارس وإنشاء هيكل حكومي دولي يكون أكثر فعالية للقيام بهذه المهمة بدعم من مكتب تمويل التنمية، على أن توضع في الحسبان المقترحات المختلفة المطروحة في هذا الصدد. ونطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في هذه المقترحات بتعمق في اجتماعه الرفيع المستوى الذي سيعقد في ربيع عام 2009 مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية، قصد تقييم توصيات مناسبة وجيدة التوقيت لكي تتخذ الجمعية العامة إجراء نهائيا بشأنها.

66 - وسوف ننظر في مسألة الحاجة إلى عقد مؤتمر متابعة بحلول عام 2013.